فرص ومزايا الاستثمار في اليمن

■ كان لقيام دولة الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م الفضل في توفير أوضاع سياسية وأمنية مستقرة هيأت للقيام بإصلاحات اقتصادية بهدف التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال إجراءات ترتكز على :

١- إشراك القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية
٢- الإسراع في الاستفادة من الموارد الطبيعية واستكشافها .
٣- جذب الاستثمارات العربية والأجنبية .
٤- إصدار التشريعات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة به .

ومن اجل إيجاد بنية مؤسسية وقانونية تؤثر في ثقة المستثمر، صدر قانون الاستثمار رقم (٢٢)لعام ١٩٩١م ، بهدف تشجيع استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية .

وقد أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس عام ١٩٩٢م وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م كجهة مسئولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات وتعمل الهيئة كنافذة واحده ، حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة ، ومن أهم الأعمال التي تقوم بها الهيئة :

■ رضوان صالح القربي

١-٢

- الترويج للاستثمارات في اليمن داخلياً وخارجياً وتقديم الخدمات للمستثمرين.
- استبيان ودراسة فرص الاستثمار والترويج لها.
- دراسة وتحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار وإجراء الأبحاث حول مشاكل ومعوقات الاستثمار واقتراح سبل حلها.
- تسجيل المشاريع الاستثمارية ومساعدة المستثمرين في تجاوز أي عقبات تصادفهم.
- متابعة علاقة بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة في المجال الاستثماري وكذا مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الاستثمار.

وللهيئة مجلس إدارة يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته عدد من الوزراء إلى جانب رئيس الهيئة والمدير العام ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ويختص مجلس الإدارة في رسم سياسة الاستثمار والموافقة على خطط وبرامج الهيئة، وتتكون الهيئة من عدد من القطاعات تتولى مسئولية تنفيذ المهام المناطة بها تحت إشراف وإدارة رئيس الهيئة ومديرها العام.

مرونة قانون الاستثمار

لقد حرصت الدولة على ان يكون قانون الاستثمار واضحا وصريحا بحيث لا يدع أي مجال للاجتهاد أو معاملة المشاريع المتناظرة بطرق مختلفة . وقد تناولت اللائحة التنفيذية للقانون مواده بالشرح والتفصيل بحيث يحصل المستثمر على صورة واضحة لحقوقه وواجباته والإجراءات الإدارية اللازمة للترخيص والتسجيل، وتحديد المدة الزمنية للحصول على ترخيص الاستثمار .

ومع الوضوح والمرونة فقد حرص القانون على تبسيط الإجراءات الإدارية وتجنيب المستثمر مشاكل البيروقراطية الإدارية فأوكل إلى الهيئة مهمة الحصول من الجهات المختصة بالنيابة عن أصحاب المشاريع وتشغيلها . كما أقر القانون إنشاء عدد من مكاتب الجهات الحكومية المختصة مثل ، مكتب الصناعة والتجارة ،مكتب الصحة العامة ،مكتب العمل والتدريب المهني ، مكتب الجمارك ، مكتب الضرائب ، مكتب الجوازات وغيرها من الجهات المختصة لديها الصلاحية الكاملة لإصدار كافة التصاريح والموافقات التي تلزم من تلك الجهات لغرض إقامة المشاريع وتشغيلها بحيث يتعامل المستثمر في موقع واحد .

البنية القانونية

والى جانب قانون الاستثمار صدرت عددا من القوانين ذات الصلة بتوفير مناخ ملائم وجاذب للاستثمارات مثل قوانين المحاماة والمحاسبين القانونيين والسلطة القضائية والتحكيم والمرافعات والسجل التجاري والسجل العقاري والشركات التجارية والبنك المركزي اليمني .. والخ. وكنتيجة للتجربة العملية في تطبيق قانون الاستثمار والأبحاث التي أجرتها الهيئة بالتعاون مع عدد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال الاستثمار ، تم تعديل بعض بنود قانون الاستثمار العام ١٩٩٧م لتسهيل إجراءات البت في طلبات الاستثمار وإصدار تراخيصها ، وأخيرا فقد صدر القانون رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢م بشأن الاستثمار وهو القانون النافذ في الجمهورية اليمنية لتشجيع وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية في مجالات التنمية الصناعية والزراعية والسياحية .. وغيرها من المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أعطى القانون الجديد المزيد من المرونة على تشجيع وتحفيز الاستثمارات في كافة القطاعات بالإضافة إلى الضمانات والمزايا الكثيرة والمغرية التي يتمتع بها هذا القانون.

والجدير بالذكر ان تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي الذي تتبناه الحكومة اليمنية منذ العام ١٩٩٥م قد ساهم إلى حد كبير في تحسن المناخ الاستثماري في بلادنا الأمر الذي أدى إلى تحسن تدفق الاستثمارات في هذا المجال.

اهم حوافز قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢م

التسهيلات

- التعامل مع الهيئة كنافذة واحده.
- توفير المعلومات التي يطلبها المستثمر.
- بساطة الإجراءات المطلوبة لإنشاء أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية.
- بساطة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية وفتح فروع لها.

الضمانات

- المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات.
- إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة ١٠٠٪ .
- إمكانية تأمين المستثمر على مشروعة ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية التالية:-

١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
٢- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
٣- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

- حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم وفقاً لتقديراتهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم.
- الاستثناء من وضع تسعيره إلزاميه على منتجات المشاريع الاستثمارية.
- الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود.
- عدم تأميم المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسه عليها إلا من خلال حكم قضائي.
- حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من والى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج سواءً كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.
- لا يسمح القانون بإلغاء أي ترخيص أو تسجيل لمشروع استثماري صادر بموجب هذا القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي.
- إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار احد الأساليب التالية لحل النزاعات:-

أ - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .

ب- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.

ج- أي اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

د- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.

هـ- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية اليمنية.

الإعفاءات

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة.
- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (٧) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء - عدن - تعز- الحديدة - المكلا) ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط ، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تحقق في المشروع من الحالات التالية على أن لا يتجاوز إجمالي مدة الإعفاء عن ١٦ سنة :-

أ - المشروعات التي تقام في المنطقة الاستثمارية (ب).

ب- المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن ٢٥٪ من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات.

ج- المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع.

- إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء ، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.
- إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.
- إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح أياً كان نوعها المفروضة على الصادرات.
- الإعفاء من ضرائب الإنتاج والاستهلاك أو أي ضرائب أخرى مفروضة على السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج من إنتاج المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع.
- منح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد قيمة رأس المال المضاف.

تعدد فرص الاستثمار في اليمن

تتمتع اليمن بمزايا طبيعية لجذب الاستثمارات إليها، فموقعها الجغرافي في جنوب شبه الجزيرة العربية والمطل على مضيق باب المندب المتحكم بمدخل البحر الأحمر وشريطه الساحلي البالغ ٢٥٠٠ كيلومتر مربع حيث تتوفر كميات هائلة من الأسماك والأحياء البحرية وتنتشر عدد من الجزر على محاذاة الشاطئ . وتبلغ مساحة الأرض حوالي (٥٥٥,٠٠٠)كيلومتر مربع متنوعة التقسيمات الطبيعية، من مرتفعات جبلية إلى مناطق هضبية ومناطق ساحلية ومناطق صحراوية مما يوفر مناخات متعددة ودرجات حرارة متفاوتة .وتتفاوت ارتفاعات المناطق الجبلية لتشكل عددا من الوديان الزراعية ،كما تتوفر منابع للمياه الصحية الحارة .

ان هذه الموارد الطبيعية والبشرية أصبحت في متناول رؤوس الأموال المحليه والعربية والأجنبية للاستفادة منها. وتصدر الهيئة العامة للاستثمار قوائم إرشادية بفرص الاستثمار في اليمن.

دائرة الدراسات والبحوث بالهيئة العامة للاستثمار

نظمها معهد الدراسات المصرفية:
ثلاث دورات عن مكافحة غسيل الأموال ومقاصة الشيكات والمخاطر المصرفية

■ ،، صنعاء/ سبأ/..

بدأت في معهد الدراسات المصرفية أمس دورة تدريبية حول مكافحة غسل الاموال في البنوك وشركات الصرافة والتوفير البريدي بمشاركة ٤٠ من مسئولي عمليات جمع المعلومات لعمليات غسل الاموال والمراجعة والرقابة الداخلية ومسئولي التحويلات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات الصرافة والتوفير البريدي.

وتهدف الدورة التي ينظمها المعهد بالتعاون مع البنك المركزي اليمني على مدى أسبوعين إلى ايجاد كوادر متخصصة في كل البنوك والشركات المالية في جمع المعلومات حول عمليات غسل الاموال وتدريبهم باستخدام نماذج جمع المعلومات وتبادلها مع وحدة الاستخبارات المالية في البنك المركزي فضلا عن التعريف باساليب كشف عمليات غسل الاموال وطرق الغسل ووسائل مكافحتها.

وفي افتتاح الدورة تحدث الأخوان منصر صالح محمد مدير عام المعهد وعلي حميد مدير عام العلاقات العامة بالبنك المركزي اليمني حول أهمية الدورة في إطار التوجهات الحكومية الجادة للارتقاء بأداء ونشاط المصارف والمؤسسات المالية المختلفة لمواكبة الجهود الاقليمية والدولية الموجهة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحث المشاركين على الاستفادة القصوى من معلومات الدورة خاصة ما يتعلق منها باسس كشف العمليات المشبوهة وتحصين الجهاز المصرفي اليمني ضد عمليات غسل الاموال التي تنفذ عبر بعض نقاط الضعف في التشريعات غير المتشددة وفي بعض جوانب الأداء المصرفي المتصلة بالرقابة والتدقيق عند تنفيذ بعض العمليات المالية والتحويلات المصرفية على وجه الخصوص.

يذكر أن البنك المركزي اليمني نفذ خلال الفترة الماضية بالتعاون مع المعهد ورشتي عمل حول غسيل الاموال في كل من صنعاء وعدن ويزمع تنفيذ ورش عمل مماثلة خلال الفترة القادمة في كل من تعز، الحديدة، والمكلا.

إلى ذلك بدأت في معهد الدراسات المصرفية أمس دورتان تدريبيتان الأولى حول مقاصة الشيكات بمشاركة ٤٠ من مندوبي البنوك وغرفة المقاصة بالبنك المركزي والثانية تتعلق بادارة المخاطر المصرفية بمشاركة ٢٠ من العاملين في البنوك التجارية.

تصدير أكثر من ٨٠٠ طن من الأسماك عبر أرصفة المعلا

■ ،، عدن/ سبأ/..

تم أمس عبر ارصفة المعلا بميناء عدن تصدير ٨٣٣ طناً من الاسماك المجمدة إلى الاسكندرية وامارة الشارقة والصين.

وأشار الأخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام ارصفة المعلا لشئون الحاويات لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / إلى ان ارصفة المعلا استقبلت أمس ٢٣٣ حاوية منها ٩٠ حاوية بضائع واردة إلى الأسواق اليمنية والباقي حاويات ترانزيت.

عدن.. اختتام دورة تدريبية بمجال التنمية المستدامة

■ ،، عدن/ سبأ/..

اختتمت بمحافظة عدن أمس دورة تدريبية في مجال التنمية المستدامة بمشاركة ٣٧ مشاركا من أعضاء المجالس المحلية في مديريتي صيرة وخورمكسر.

وتلقى المشاركون في الدورة التي نظمها فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة جملة من المعارف حول الاساليب المتبعة في تنفيذ المشاريع الخدمية التي تشرف السلطة المحلية على تنفيذها ويمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

خطة بلجيكية لمواجهة ارتفاع اسعار النفط

■ ،، بروكسل/ رويترز/..

قال رئيس الوزراء البلجيكي جي فيرهوفشتات أمس الاحد إن بلجيكا تبحث امكانية تجميد العمل بضريبة الاستهلاك على المنتجات البترولية اذا ارتفع سعر النفط متجاوزا مستوى يتم الاتفاق عليه مسبقا.. وأضاف قائلا في مقابلة مع تلفزيون ار.تي.بي.اف البلجيكي إن حكومته تبحث ما اذا كانت قواعد الاتحاد الاوروبي تتيح تطبيق هذه الخطة. .. ولم يذكر فيرهوفشتات أي تفاصيل محددة عن الحد الذي يريد تجميد العمل بضريبة الاستهلاك اذا ما تجاوزه النفط.

وقد اتفقت دول الاتحاد الاوروبي في الماضي على عدم أخذ أي خطوات منفردة لتعويض تأثير ارتفاع أسعار النفط وهو اتفاق عاد الى بؤرة الاضواء مع وصول أسعار النفط الى مستويات قياسية في الاسابيع الاخيرة.

وأكدت المفوضية الاوروبية أن أي قرارات منفردة لن تكون موضع ترحيب.

وقال مسؤول في الاتحاد الاوروبي عندما طلب منه التعليق على تصريح فيرهوفشتات «لم نتلق اي طلب رسمي من بلجيكا وموقفنا لا يزال ثابتا».

واضاف قائلا «عليهم احترام القرار المتعلق بضرائب الوقود ومن المستبعد قبول أي نوع من الاجراءات المنفردة».

وبلجيكا ليست الدولة الوحيدة التي تبحث سبل ضمان عدم تأثير ارتفاع النفط على النشاط الاقتصادي فقد كشف وزير المالية الفرنسي نيكولاس ساركوزي عن خطط لرد عائدات الضرائب على النفط للمستهلكين الفرنسيين وحث دولا اخرى على أن تحذو حذوه.

حققت نجاحا أوليا في التحكم بالاقتصاد
الصين تحول اقتصادها من النمو السريع إلى التنمية المستدامة

■ بكين/ شينخوا/

بعد سنة من السيطرة الاقتصادية الكلية شهد النمو الاقتصادي الصيني تراجعا معتدلا مع ٩,٥ بالمائة من نسبة النمو في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام.

"جهود الحكومة في تبريد الاقتصاد قد بدأت في تحقيق النجاح" هذا ما قاله شيه فوتشان نائب مدير مركز التنمية والبحوث التابع لمجلس الدولة مجلس الوزراء الصيني.

وقال الخبير في علم الاقتصاد الكلي: أن الصين قد حولت اقتصادها من النمو السريع إلى التنمية المستديمة.

أظهرت الأرقام الأولية من مصلحة الدولة للإحصاء أن نسبة النمو لإجمالي الناتج الوطني بلغت ٩,٥ بالمائة في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام بانخفاض ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة مع الربع الأول.

أيضا سجل حجم الزيادة في الاستثمارات في الأصول الثابتة من يناير إلى سبتمبر انخفاضا وهو ١٥,٣ نقطة مئوية حسبما قال تشنغ جينغ بينغ المتحدث باسم مصلحة الدولة للإحصاء.

قال مين تانغ كبير الاقتصاديين لمكتب بنك التنمية الآسيوي في الصين أن هذه الأرقام مشجعة وخلصت الناس من القلق حول الهبوط الصعب.

وأضاف بان الصناعات المفرطة في السخونة مثل الحديد والفولاذ والألمنيوم الإلكتروني والأسمدة والعقارات قد تم التحكم بها في سياسات السيطرة الكلية بينما حافظت التجارة الخارجية على قوة دافعة جيدة وزيادة سلسة.

"لواردات الصين وصادراتها تأثير على التنمية الاقتصادية لجيرانها والعالم لو عانت التجارة الخارجية الصينية من تذبذب كبير فيتأثر الاقتصاد العالمي.

وقال تانغ إذا ما حققت الصين نجاحات أولية في تنفيذ سياسة السيطرة الكلية على الاقتصاد ستستطيع جيرانها والدول التي تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين أن تشعر بالراحة.

الخبراء متفائلون بإنتاج الحبوب الصيني هذا العام فقد أظهرت الإحصاءات من مصلحة الدولة للإحصاء أن بعد نمو بنسبة ٤,٨ بالمائة في الحبوب الربيعية بلغ إنتاج الأرز المبكر ٣٢,١ مليار كيلو جرام بزيادة ٨,٨ بالمائة قال تشنج أن الحصاد الجيد لمحاصيل الخريف على وشك البزوغ.

توقع شيه أن يتجاوز إجمالي إنتاج الحبوب الصيني ٤٥٥ مليون طن هذا العام وهذا هدف حددته الحكومة المركزية في بداية العام الحالي.

في الأرباع الثلاثة الأولى ارتفع نصيب الفرد من الدخل للمزارعين إلى "٢١١٠ يوانات "٢٥٤ دولارا أمريكيا" بزيادة ١١,٤ بالمائة على أساس سنوي.

قال شيه أن سياسة السيطرة الكلية التي قدمت دعما قويا لانتاج الحبوب يجب أن تقود الزراعة إلى الطريق الصحيح.

انتهجت الصين سياسة السيطرة الكلية في أواخر العام الماضي حين أصبح الاقتصاد مفرطا في السخونة وتدهورت هذه المشكلة في بداية العام الحالي في الشهرين الأولين ازدادت الاستثمارات في الأصول الثابتة ٥٣ بالمائة وسجلت رقما قياسيا لعشر سنوات.

وأدت الزيادة المفرطة في الاستثمارات إلى ارتفاع كبير في القروض وأسعار المنتجات الرأسمالية والضغط الثقيل على التضخم والإمدادات الضيقة في الفحم والطاقة والبترول والمواصلات.

لذلك عززت الحكومة المركزية السيطرة على القروض والأراضي بالإضافة إلى المشاريع.

أظهر استطلاع لمصلحة الدولة للإحصاء هذا الأسبوع أن ٧٠ بالمائة من الاقتصاديين متفائلون بالوضع الاقتصادي الراهن.

وتوقعوا أن تنخفض الاستثمارات في الأصول الثابتة ٢٧ بالمائة للعام كله و٢٤ بالمائة للعام المقبل.

وتوقعوا أيضا أن يتباطأ النمو الاقتصادي الصيني في العام القادم ولكن نسبة النمو لإجمالي الناتج الوطني سيظل أعلى من ٨ بالمائة.

قال تشنج أن أمام الاقتصاد الصيني مشاكل أيضا في كثير من المجالات مثل آلية الاستثمار.

ربما يزداد الاقتصاد المتجه نحو الانخفاض يرجع إذا فشل تنفيذ سياسة السيطرة الكلية كما قال شيه الذي اقترح أن تتحلى الحكومة بالحذر ضد العوامل غير المستقرة وغير السليمة وتجرى التعديلات في حينه.

٢٠×٣
أعمدة